



توقعات بأداء أفضل للاقتصاد السعودي هذا العام

لجأنا إلى تعديل بعض توقعاتنا للعام 2011 بحيث تعكس البيانات التي توفرت مؤخراً والتي جاءت بصفة عامة أقوى مما توقعناه سابقاً، فقد ارتفع إنتاج النفط إلى ما يقرب من أعلى مستوياته على الإطلاق بينما ظلت أسعار النفط متماسكة رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية العالمية، ما حدا بنا إلى رفع تقديراتنا بفوائض الميزانية والحساب الجاري على حد سواء، كما جاءت مستويات التضخم دون توقعاتنا. ونرى الآن أن الاقتصاد السعودي سيحقق أداءً قوياً عام 2011 رغم المخاطر التي تتهدد الاقتصاد العالمي حتى نهاية العام في ظل الغموض الذي يكتنف الأحداث في منطقة اليورو.

النمو الاقتصادي

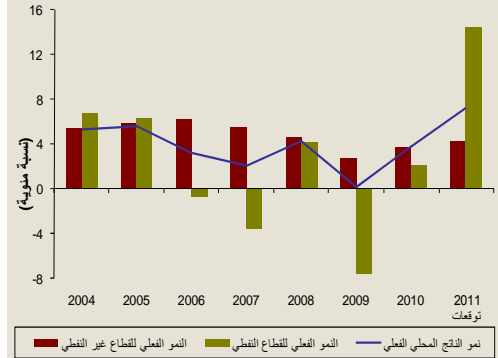
يعود السبب الرئيسي للزيادة الكبيرة في تقديراتنا بنمو الناتج الإجمالي الفعلي من 5,6 بالمائة إلى 7,1 بالمائة إلى تعديلنا بالرفع لتوقعاتنا بشأن حجم إنتاج النفط، حيث بلغ إنتاج النفط هذا العام مستويات لم يسجلها منذ فترة طويلة نتيجة سعي المملكة لسد النقص الناجم عن انقطاع امدادات النفط من ليبيا. ورغم استئناف ليبيا عمليات إنتاج النفط (تشير التقارير إلى أن إنتاجها قد بلغ 350,000 برميل يومياً في مطلع أكتوبر)، فقد ظل إنتاج النفط السعودي مرتفعاً حيث أشار وزير البترول السعودي مؤخراً إلى أن إنتاج المملكة من النفط قد ارتفع إلى 9,39 مليون برميل يومياً في سبتمبر مقارنة بنحو 8,1 مليون برميل يومياً في نفس الشهر من العام الماضي. ورغم افتراضنا بأن المملكة ستقوم بخفض إنتاجها مع استئناف ليبيا لعمليات الإنتاج بهدف الإبقاء على أسعار النفط مستقرة، إلا أننا رفعنا تقديراتنا بشأن متوسط الإنتاج لهذا العام إلى 9,2 مليون برميل في اليوم بدلاً عن 8,8 مليون برميل.

ولم يطرأ تغيير كبير على مجمل توقعاتنا فيما يتعلق بنمو القطاع غير النفطي، لكننا أجرينا تعديلات على توقعاتنا لبعض القطاعات تعكس آخر البيانات وتأخذ في الاعتبار التدهور في الاقتصاد العالمي، نلخصها فيما يلي:

- تشير البيانات الشهرية إلى نمو قوي جداً في الإنفاق الاستهلاكي، حيث فاقت قيمة السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام مستواها لنفس الفترة من العام الماضي بنحو 24 بالمائة كما ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة 37 بالمائة، مما يشير إلى نمو قوي في قطاع التجزئة الذي يضم تجارة الجملة والمطاعم والفنادق والذي نتوقع أن يسجل أسرع معدلات النمو ضمن القطاعات غير النفطية حيث بلغ عدد الحجيج نحو 4,93 مليون حتى الآن بما يفوق العام الماضي بنحو 60 بالمائة. لكن تأثير الأداء القوي لقطاع التجزئة على بقية الاقتصاد سيكون ضعيف نسبياً حيث يذهب معظم الإنفاق الاستهلاكي إلى السلع المستوردة؛ وقد فاق حجم واردات السلع الاستهلاكية عبر الموانئ خلال الأشهر السبعة الأولى من هذا العام مستواها خلال نفس الفترة من عام 2010 بنحو 15 بالمائة.

- كذلك تشير البيانات إلى نمو قوي في قطاع التشييد، حيث ارتفعت مبيعات الأسمتات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام بنحو 12,6 بالمائة مقارنة بمستواها خلال نفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفع حجم واردات مواد البناء عبر الموانئ السعودية بين شهري يناير ويوليو بنحو 8 بالمائة مقارنة بمستواها خلال الشهور السبعة

نمو الناتج المحلي الفعلي



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
بول غامبل
رئيس الدراسات والأبحاث
pgamble@jadwa.com

أو
براد بورلاند، CFA
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

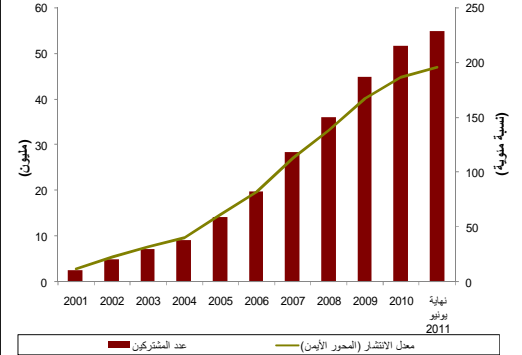


الأولى من عام 2010. ويتعين أن يظل قطاع التشييد أحد أسرع القطاعات نمواً خلال السنوات القليلة القادمة في ضوء برنامج الدولة الضخم لتوفير السكن للمواطنين.

• يبدو أن النمو في قطاع الاتصالات أخذ في التباطؤ بعد أن دأب يسجل أعلى معدلات النمو بين القطاعات المختلفة في السنوات الماضية لكنه لا يزال جيداً، فقد ارتفع عدد مشتركى الجوال بنسبة 6,2 بالمائة خلال النصف الأول هذ العام مقارنة بنحو 15 بالمائة العام الماضي ومقارنة بمتوسط نمو للعامين الماضيين بلغ 25,6 بالمائة. بالمقابل ارتفع عدد مشتركى الانترنت بنسبة 9,7 بالمائة خلال النصف الأول هذا العام بما يعادل نمو عام 2010 بأكمله، واستمرت أعداد مشتركى خدمة البرودباند في ازدياد مضطرد.

• لم تنشر معلومات جديدة حول الإنتاج الصناعي، لكن البيانات المستخلصة من حركة الصادر عبر الموانئ توفر مؤشرات عن حجم صادرات المنتجات المصنعة، حيث تشير تلك البيانات إلى أن صادرات البتروكيماويات ارتفعت بنحو 5 بالمائة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2010 كما ارتفعت المنتجات الصناعية بحوالي 11 بالمائة خلال نفس الفترة. لكن ربما يؤدي تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى كبح نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة المتبقية من العام.

انتشار الهواتف النقالة



الاقتصاد العالمي

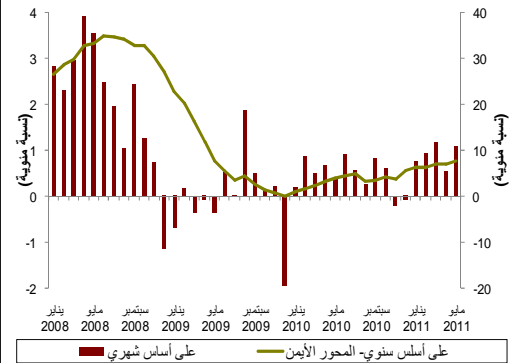
يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة صعبة حالياً، حيث تكاد الدول الكبيرة أن تلج في خانة الركود كما تعاني الدول الناشئة من بعض المشاكل وإن كانت في وضع أفضل. ويقف عدم وجود أدوات سياسة اقتصادية عانقاً أمام الانتعاش، كما تحول السياسات أو القيود من المقدره أو الرغبة في تنفيذ تلك السياسات مما يعزز من الديناميكيات السلبية.

تتمثل المشاكل الرئيسية التي تتهدد الاقتصاد العالمي في انعدام النمو الاقتصادي والزيادة الكبيرة المتسارعة في الدين العام، وهما مشكلتان تؤديان إلى تفاقم الضغوط على القطاع المصرفي. تأتي في مقدمة هذه الضغوط مشكلة ديون اليونان التي يؤدي انعدام الشفافية إزاء كيفية التعاطي معها وفقدان العزيمة الصادقة على تجاوزها إلى خلق ضغوط في أماكن أخرى في المنطقة.

ولا يزال الوقت مبكراً للجزم بما إذا كان التباطؤ الحالي مؤقتاً أم أنه سيتواصل. وفيما يتعلق بالفترة المتبقية من العام فمن المؤكد أن الاضطراب الحالي يؤثر على الثقة، رغم بعض الحوافز الناجمة عن اضمحلال الأثر السلبي لزلزال اليابان وهبوط أسعار السلع. ومن الضرورة الإشارة إلى أن التباطؤ السائد حالياً يتمشى مع النمط المعتاد للانتعاش الذي يعقب الأزمات المالية. كذلك، لا يزال العالم يزرح تحت مديونية عالية ويحتاج وقت طويل للتخلص من عبء الديون وإكمال عمليتي إعادة جدولتها وإعادة هيكلة رأس المال الضروريين في القطاع المصرفي. وعموماً فإن الركود سيأتي طفيفاً إن حدث ولن يكون بمستوى ركود الأزمة المالية في عام 2008.

شكل انتعاش الإقراض المصرفي أحد العوامل الهامة التي دعمت القطاع الخاص، فقد تجاوز معدل نمو القروض المصرفية في أغسطس توقعاتنا بدرجة طفيفة حيث بلغ معدل نموها السنوي 9,4 بالمائة وهو الأعلى منذ أبريل 2009، بينما سجل متوسط نموها الشهري حتى الآن ارتفاعاً بنسبة 1 بالمائة وهو مستوى لم نشهده منذ الربع الأخير من عام 2008. وقد نجم عن ضخامة الإنفاق الحكومي شعور المقرضين والمقترضين على حد سواء بالارتياح إزاء الأوضاع الاقتصادية. علاوة على ذلك، أدى فراغ البنوك من تغطية كافة القروض غير العاملة التي تراكمت في دفاتها خلال السنوات الماضية إلى تقليل الحاجة لتجنيد أرصدة إضافية وبالتالي توفرت لديها موارد أكبر للإقراض. وتدعم الملامح المستقبلية للاقتصاد المحلي تواصل النمو في الإقراض، لكن ربما يضطرب هذا النمو نتيجة تفاقم مشاكل البنوك في منطقة اليورو وإن كانت البنوك السعودية لن تتأثر بصورة مباشرة على الأرجح.

القروض المصرفية للقطاع الخاص





إلى جانب تأزم أوضاع الاقتصاد العالمي، هناك عاملين يؤثران على نظرتنا المتفائلة، أولهما تراجع مؤشر مديري المشتريات في سبتمبر إلى أدنى مستوياته على مدى عامين بما قد يعكس تداعيات الاضطرابات في منطقة اليورو والأسواق العالمية لكنه لا يزال يميل إلى جانب الانتعاش في الاقتصاد. أما ثانيهما، وكما يشير الرسم البياني على الهامش، فلا توجد علاقة بين مبيعات الأسمنت والنتائج الإجمالية لقطاع التشييد رغم العلاقة المنطقية المفترضة. وينطبق نفس الحال على بيانات السحب من أجهزة الصرف الآلي ومعاملات نقاط البيع مع النمو في قطاع التجزئة.

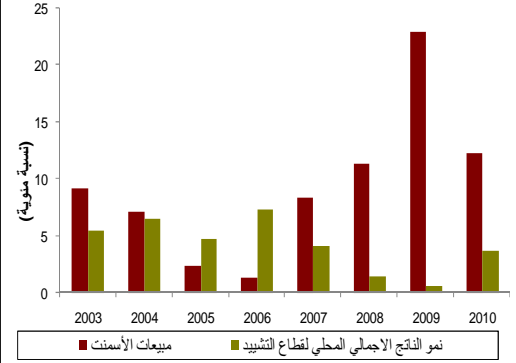
التضخم

التضخم هو المؤشر الاقتصادي الآخر الذي حقق أداءً أفضل من توقعاتنا فقد بلغ متوسطه على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام نحو 4,8 بالمائة وظل يراوح بين 4,6 بالمائة و4,9 بالمائة منذ فبراير رغم الارتفاع الضخم في الإنفاق الاستهلاكي والحكومي وعلى نفس الوتيرة. ولا نزال نرجح تجاوز معدل التضخم 5 بالمائة قبل نهاية العام، لكن عدلنا توقعاتنا لمتوسط التضخم هذا العام بخفضها إلى 4,9 بالمائة من 5,4 بالمائة.

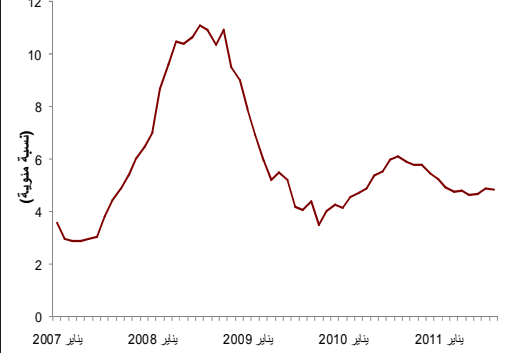
اتجاهات التضخم الرئيسية حتى اللحظة من عام 2011 هي كما يلي:

- **تراجع حدة تضخم أسعار المواد الغذائية:** تراجع تضخم أسعار الأغذية هذا العام من 7,6 بالمائة في شهر ديسمبر إلى 5,4 بالمائة في شهر أغسطس. ويعتبر هذا التراجع مفاجئاً في ظل اتجاهات أسعار الأغذية العالمية خلال تلك الفترة، فحسب تقديرات منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) ارتفعت أسعار الأغذية العالمية بمتوسط 34 بالمائة للأشهر الثمانية الأولى هذا العام مقارنة بمستوياتها في نفس الفترة من عام 2010. في أواخر عام 2007 وأوائل عام 2008 عندما تجاوزت تضخم أسعار الأغذية العالمية مستوى 40 بالمائة، بلغ تضخم أسعار الأغذية المحلية نحو 16 بالمائة. ورغم أن انعكاس اتجاهات الأسعار العالمية على الأسواق المحلية يتطلب وقتاً، ولكن عدم الاستجابة لتلك الاتجاهات أمر غير اعتيادي (انظر الرسم البياني). ونعتقد أن سبب عدم الاستجابة هو عدم تمرير الأسعار العالمية المرتفعة إلى المستهلك، حيث صرحت شركة المراعي لإنتاج الألبان في يوليو أن وزارة التجارة أبلغتها بضرورة إلغاء زيادة كانت قد قررت تطبيقها على أسعار منتجات الألبان. ويرجح أن الحكومة أجرت عمليات فحص وتفتيش شاملة لنظام الاستيراد تخفض عنها خفض الهوامش الربحية للشركات. وبما أن أسعار المواد الغذائية العالمية تشهد تراجعاً في الوقت الراهن فيتعين أن يظل تضخم أسعار الأغذية المحلية عند المستويات الحالية.
- **تراجع كبير في تضخم الإيجارات:** ظل تضخم الإيجارات في مسار هابط معظم العام، حيث تراجع من 8,5 بالمائة في ديسمبر إلى 7 بالمائة في مايو وهو أدنى مستوى له خلال ثلاث سنوات، لكنه ارتفع خلال الأشهر القليلة الماضية ليبلغ 7,8 بالمائة في أغسطس. وقد جاء التراجع في تضخم الإيجارات بسبب زيادة العرض في المساكن وكذلك نتيجة لإحجام البعض عن دخول سوق الإيجارات بسبب ارتفاع الأسعار. ولم يتضح بعد ما إذا كان الارتفاع الأخير أمر عابر أم أنه جزء من ارتفاع متواصل، لكن نرجح أنه ارتفاع عابر يعود إلى استخدام منسوبي القطاع العام مكافآتهم وفي بعض الحالات الزيادة التي تحققت في مرتباتهم للعودة إلى سوق الإيجارات وكذلك بسبب إقدام أصحاب العقارات على رفع الإيجارات نتيجة لارتفاع الدخل المتاح للإنفاق لدى المستهلك. ونرجح أن يظل تضخم الإيجارات مستقراً لحد كبير خلال ما تبقى من العام نتيجة التوقعات بتوفر عدد كبير من العقارات بفضل البرنامج الحكومي لبناء المساكن.
- **ارتفاع التضخم في فئة "سلع وخدمات أخرى":** سجل تضخم فئة "سلع وخدمات أخرى" أكبر ارتفاع بين مكونات مؤشر تكلفة المعيشة حيث بلغ متوسطه حتى المرحلة الحالية من العام نحو 8 بالمائة. ويرتبط ارتفاع أسعار هذه الفئة بعلاقة وثيقة مع سعر الذهب (تعتبر المجوهرات إحدى المكونات الرئيسية لفئة "سلع وخدمات أخرى"). حالياً يستفيد الذهب من حالة القلق التي تنتاب أسواق المال العالمية، لذا من المرجح أن تأتي أسعاره خلال الفترة المتبقية من العام أعلى من

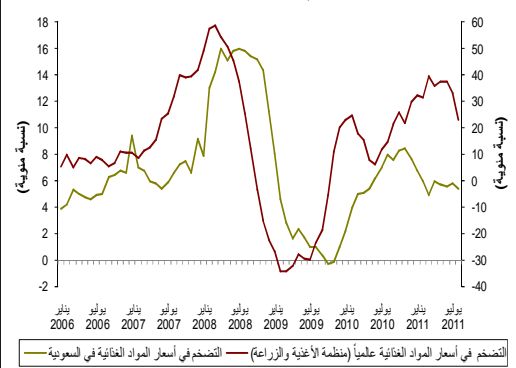
مبيعات الأسمنت ونمو قطاع التشييد



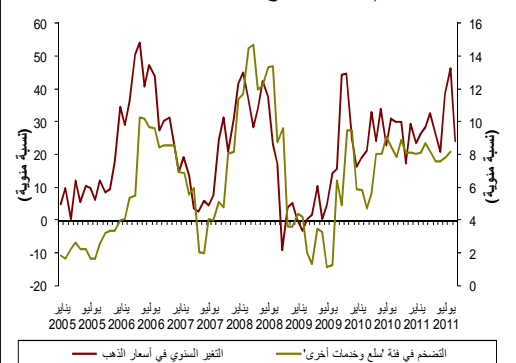
التضخم الشامل



تضخم أسعار الأغذية



تضخم فئة "سلع وخدمات أخرى"





مستواها خلال الربع الأخير من عام 2010 وبدرجة كبيرة. علاوة على ذلك، فإن الطلب القوي على المكونات الأخرى لهذه الفئة، خاصة الفنادق والشقق المفروشة سيحافظ على التضخم في فئة "سلع وخدمات أخرى" مرتفعاً إلى حد ما خلال ما تبقى من العام.

- **ارتفاع تضخم السلع الاستهلاكية رغم تدنيه:** ازداد الإنفاق على السلع الاستهلاكية بصورة واضحة لكن استجابة الأسعار جاءت ضعيفة. ورغم ارتفاع الأسعار بالنسبة لفئات الملابس والأحذية والتأثيث المنزلي والتعليم والترفيه هذا العام إلا أن معدلات التضخم التي بلغت 0,5 بالمائة و 0,2 بالمائة و 1 بالمائة على التوالي في أغسطس لا تزال منخفضة جداً. وحتى في حالة تسجيل المزيد من الارتفاعات فلا نعتقد أنه سيكون لهذه الفئات مساهمة كبيرة في التضخم الأساسي.

يمكن القول أن التوقعات بشأن التضخم خلال الفترة المتبقية من العام مختلطة، ورغم وجود ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد السعودي لكنها تقل عن المستويات التي سادت في الفترة التي أعقبت المنح المالية إلى موظفي القطاع العام. وقد تراجع نمو عرض النقود الشامل عن مستوياته المرتفعة التي سجلها مطلع هذا العام لكنه لا يزال مرتفعاً بصورة واضحة عند مستوى 15 بالمائة. ورغم أن الإنفاق الاستثماري الحكومي لا يزال مرتفعاً وهو ما يعني إمكانية تأجيج التضخم بسبب أسعار المواد الخام لكن لا يتوفر دليل كاف على ذلك حتى الآن.

لا تتوفر بيانات عن تضخم أسعار الجملة إلا للربع الأول فقط الذي بلغ معدله 5 بالمائة. لكن تتوفر بيانات عن أسعار بعض مواد البناء الأساسية للربع الثاني وهي تشير إلى ارتفاع أسعار الخشب بنسبة 7,3 بالمائة والأسمت بنسبة 4,1 بالمائة مقارنة بالربع الأول مع بقاء أسعار الحديد دون تغيير وانخفاض أسعار الخرسانة والكابلات. أما العوامل الخارجية فتدفع باتجاه تباطؤ الضغوط التضخمية، حيث يؤدي ضعف الاقتصاد العالمي إلى خفض أسعار الأغذية والسلع الأخرى ويتسبب في تدفق الاستثمارات على الأدوات المالية المقيمة بالدولار ما يؤدي إلى تعزيز قيمة الدولار ومن ثم الريال.

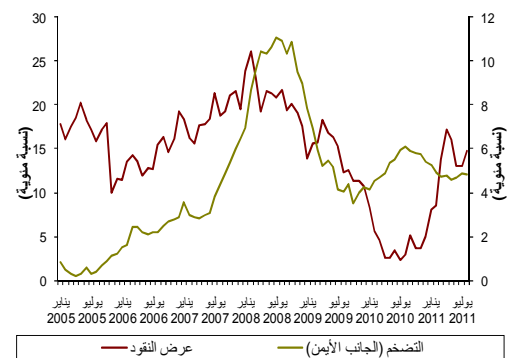
أسعار النفط

تراجعت أسعار النفط بنحو 20 بالمائة مقارنة بالمستويات المرتفعة التي سجلتها منتصف هذا العام وذلك بسبب تدهور مستويات الثقة في الاقتصاد العالمي. ورغم أن الأسعار جاءت منسجمة إلى حد كبير مع حركة أسواق الأسهم العالمية وأسعار المعادن الصناعية، إلا أن تراجعها لم يكن بنفس حدة تراجع تلك المؤشرات ويعزى ذلك إلى عوامل تتعلق بالعرض. فإلى جانب توقف عمليات الإنتاج في ليبيا هناك بعض الاضطراب في إمدادات النفط من نيجيريا وكذلك بعض المناطق خارج أوبك (اليمن وخليج المكسيك) فضلاً عن أعمال الصيانة الضخمة التي تجري في المنشآت النفطية في بحر الشمال، مما أدى إلى انخفاض مخزونات النفط العالمية.

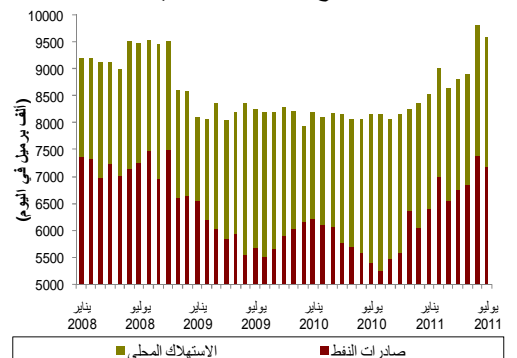
لكن الإمدادات النفطية الليبية بدأت تعود إلى السوق بمعدل سريع بعض الشيء (بلغ الإنتاج 350,000 برميل يومياً في مطلع أكتوبر)، وكذلك ارتفع إنتاج النفط العراقي بسرعة حتى بلغ مستوى الإنتاج الذي كان سائداً قبل الحرب وستفتتح الحكومة قريباً محطات تصدير جديدة كما تمت معالجة العديد من مشاكل الإمداد قصيرة الأجل. لكن في حال حدوث المزيد من التباطؤ في الاقتصاد العالمي مما قد ينجم عنه أضرار أكبر في الأسواق الناشئة التي تشكل المصدر الرئيسي لنمو الطلب على النفط، فإن تضافر تراجع الطلب مع زيادة العرض سيؤدي إلى خفض الأسعار. وتشكل أسعار النفط عاملاً حاسماً في تحديد وتيرة خفض المملكة لإنتاجها. لذا سيظل تواتر الأخبار بشأن الاقتصاد العالمي يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار النفط وربما يؤدي إلى تذبذبها بصورة حادة خلال الفترة المتبقية من العام.

من العوامل التي تعمل على تعقيد التقديرات الفجوة الكبيرة بين أسعار خامي القياس برنت وغرب تكساس، حيث يبلغ متوسط خام برنت في الوقت الراهن 112,7 دولار للبرميل مقابل 94,7 دولار للبرميل لخام غرب تكساس. وترتبط أسعار الخامين ببعضهما بدرجة كبيرة. وكان متوسط سعر خام غرب تكساس قد فاق نظيره خام برنت بنحو 0,5 دولار

عرض النقود الشامل والتضخم



إنتاج النفط السعودي





فقط بين عامي 2006 و2010. لكن بالمقابل، نجد أن سعر برنت قد فاق سعر غرب تكساس بنحو 30 دولاراً في بعض الأحيان في سبتمبر الماضي. هناك عدة أسباب لهذه الفروق السعرية أهمها اختناقات العرض التي قد تحدث في الموقع الذي يتم فيه تسعير خام غرب تكساس والطلب الكبير على خام برنت بسبب تشابه خصائصه مع مزاي خام الليبي عدا التشوه الذي يسببه التداول في المنتجات المالية المرتبطة بنوعية الخامات.

وسوف تضيق الفجوة بين أسعار الخامين بمرور الوقت، لكنها ستظل ماثلة بوضوح خلال ما تبقى من العام. لذا فقد عدلنا توقعاتنا لسعر خام برنت للعام 2011 برفعه من 105 دولار للبرميل إلى 110 دولار للبرميل بينما خفضنا خام غرب تكساس من 95 دولار للبرميل إلى 90 دولار للبرميل، وأبقينا على تقديرنا لسعر خام الصادر السعودي دون تغيير عند 99 دولار للبرميل.

الأوضاع المالية للدولة

رغم أن الإنفاق الحكومي سيققق فقرة كبيرة هذا العام إلا أننا عدلنا تقديرنا لفائض الميزانية برفعها إلى 10,5 بالمائة من الناتج المحلي (213 مليار ريال) بدلاً عن 6,4 بالمائة بسبب زيادة توقعاتنا لإنتاج النفط وبالتالي الإيرادات المتحققة. علاوة على ذلك، يلاحظ حدوث تراجع طفيف في استهلاك النفط المحلي خلال الأشهر السبعة الأولى من العام مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2010، ما أدى إلى رفع حجم الحصة التي تم تصديرها من إجمالي الإنتاج.

ورغم عدم توفر معلومات كافية عن الإنفاق الحكومي لكن من الواضح أنه سجل ارتفاعاً، حيث بقي الصرف على المشاريع القائمة قوياً إضافة إلى خطة الإنفاق التي سيتم تنفيذها هذا العام بقيمة 160 مليار ريال والتي تضمنتها المراسيم الملكية التي أعلنت في فبراير ومارس الماضيين (يرجى ملاحظة أن هذا المبلغ يتضمن الأموال التي تم تحويلها من الحكومة إلى مؤسسات حكومية أخرى مثل صندوق التنمية العقارية والتي لن تصرف جميع الأموال التي خصصت لها هذا العام). وبناءً على توقعاتنا الجديدة بشأن حجم إنتاج النفط، فإننا نقدر السعر التعادلي للميزانية- أي الذي يحقق إيرادات تغطي كافة المنصرفات هذا العام- بنحو 76,4 دولار للبرميل (من خام الصادر السعودي).

الميزان التجاري

بناءً على توقعاتنا بزيادة حجم إنتاج النفط رفعنا تقديرنا لفائض الحساب الجاري الذي سيشكل وفقاً لتوقعاتنا الحالية 27,3 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي (147 مليار دولار) بدلاً عن 24,6 بالمائة. كذلك جاءت الصادرات غير النفطية أكبر مما توقعنا بينما جاءت الواردات أقل.

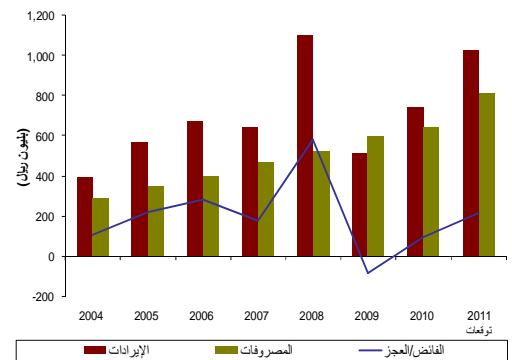
لا تتوفر بيانات حول ميزان المدفوعات إلا للربع الأول فقط وهي قابلة للتعديل، وتقدر هذه البيانات فائض الحساب الجاري بنحو 36 مليار دولار، ما يعادل تقريباً ضعف قيمته للربع المماثل من عام 2010، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط. لم يطرأ تغيير كبير على مدفوعات الخدمات (المدفوعات الخاصة بمجالات مثل النقل والسفر والاتصالات)، أما وضع التحويلات فسجل تدهوراً طفيفاً جراء ارتفاع تحويلات العاملين الأجانب بنسبة 5 بالمائة.

تتوفر بيانات أحدث عن وضع التجارة الخارجية وقد كشفت زيادة حجم الواردات خلال الأشهر السبعة الأولى من العام بنحو 4 بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، وقد ارتفعت معظم فئات الواردات خلال هذه الفترة باستثناء معدات النقل. وقد جاء النمو أبطأ مما توقعناه ولم يتشوه بسبب تغيرات في الأسعار، حيث لم يرتفع حجم الواردات عبر الموانئ خلال تلك الفترة سوى بنسبة 1 بالمائة. وبناءً على معلومات إنتاج النفط وأسعاره فقد بلغ المتوسط الشهري لقيمة الصادرات النفطية حتى الوقت الراهن من العام حسب تقديرنا حوالي 20 مليار دولار، وارتفعت الصادرات غير النفطية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام على أساس المقارنة السنوية بنحو 19 بالمائة، وسجلت كل من صادرات البتروكيماويات والبلاستيك ارتفاعاً بنسبة تزيد على 30 بالمائة، وتعود معظم هذه المكاسب إلى ارتفاع الأسعار. ولم يتجاوز ارتفاع الصادرات عبر الموانئ باستثناء

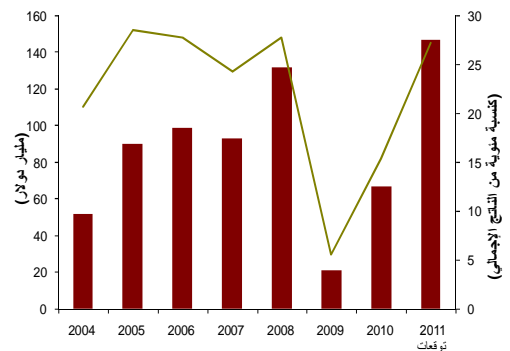
أسعار النفط



الأوضاع المالية للدولة



الحساب الجاري

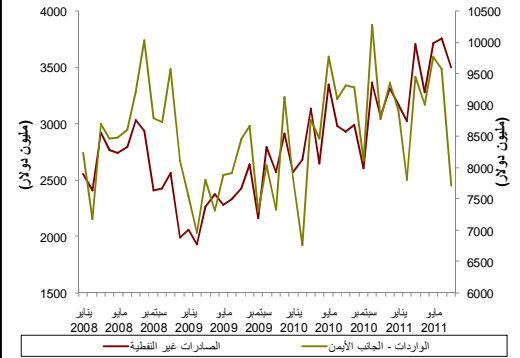




المنتجات المكررة والغاز هذا العام 4,5 بالمائة.

نتوقع حدوث تباطؤ في نمو الصادرات خلال ما تبقى من العام بسبب تراجع أسعار النفط والبتروكيماويات والبلاستيك. كذلك ربما تؤدي حالة الضعف في الاقتصاد العالمي إلى انخفاض حجم الصادرات، رغم أن بعض هذا الانخفاض قد يتم تعويضه من خلال زيادة إنتاج البتروكيماويات (بدأت شركة كيان عملياتها التجارية منذ مطلع أكتوبر). من ناحية ثانية يتعين زيادة وتيرة نمو الواردات، حيث تتجاوز قيمة خطابات الاعتماد التي تم فتحها لدى البنوك التجارية لتغطية الواردات خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في أغسطس مستوى قيمتها للفترة المماثلة من العام الماضي بنسبة 23 بالمائة، كما نتوقع أن تحفز عمليات التشييد الجارية الطلب على الواردات. وفي ظل غياب معلومات محدثة لم نشأ تعديل توقعاتنا بشأن مكونات الحساب الجاري الأخرى. ولا نعتقد أن يكون لبرنامج نطاقات (الإستراتيجية الجديدة للسعودة) أثر واضح على تحويلات العاملين الأجانب خلال الفترة المتبقية من العام.

الواردات والصادرات غير النفطية





البيانات الأساسية

2012 توقعات	2011 توقعات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
الناتج الإجمالي الاسمي									
1950	2024	1630	1397	1786	1443	1336	1183	939	(بليون ريال سعودي)
520.1	539.7	434.7	372.7	476.3	384.7	356.2	315.3	250.3	(بليون دولار أمريكي)
-3.6	24.2	16.6	-21.8	23.8	8.0	12.9	26.0	16.7	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
-2.9	14.4	2.1	-7.6	4.2	-3.6	-0.8	6.2	6.7	القطاع النفطي
4.9	4.2	3.7	2.7	4.6	5.5	6.1	5.8	5.3	القطاع الخاص غير النفطي
5.0	5.0	5.9	5.2	3.7	3.0	3.1	4.0	3.1	القطاع الحكومي
2.6	7.1	3.8	0.2	4.2	2.0	3.2	5.6	5.3	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
82.0	90.0	79.5	62.0	99.7	72.3	66.1	56.6	41.5	خام غرب تكساس القياسي (دولار/برميل)
88.8	99.3	77.7	60.5	93.4	68.1	60.5	49.5	34.7	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
8.8	9.2	8.2	8.1	9.2	8.7	9.2	9.5	9.0	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(بليون ريال سعودي)									
775	1022	742	510	1101	643	674	564	392	إيرادات الدولة
753	809	645	596	520	466	393	346	285	منصرفات الدولة
22	213	97	-87	581	177	280	218	107	الفائض/العجز المالي
1.1	10.5	5.9	-6.2	32.5	12.2	21.0	18.4	11.4	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
160	160	167	225	237	267	366	475	614	الدين العام المحلي
8.2	7.9	10.2	16.1	13.3	18.5	27.4	40.2	65.4	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
4.4	4.9	5.3	5.1	9.9	4.1	2.3	0.7	0.3	التضخم (معدل التغير السنوي)
2.00	2.00	2.00	2.00	2.50	5.50	5.20	4.75	2.50	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد
(نسبة مئوية سنوية)									
مؤشرات التجارة الخارجية									
(بليون دولار)									
226.0	289.5	214.9	163.1	281.0	205.3	188.2	161.6	110.4	عائد صادرات النفط
270.4	331.0	251.0	192.2	313.4	233.1	210.9	180.4	125.7	عائد الصادرات الإجمالي
114.7	102.5	96.7	86.4	100.6	81.5	63.0	53.8	41.1	الواردات
155.7	228.5	154.3	105.8	212.7	151.6	147.8	126.6	84.6	الميزان التجاري
74.8	147.1	66.8	22.8	132.3	93.3	98.9	90.0	51.9	ميزان الحساب الجاري
14.4	27.3	15.4	6.1	27.8	24.3	27.8	28.5	20.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
681.5	626.1	520.3	474.2	502.0	359.8	273.4	195.5	127.9	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
28.8	27.9	27.1	26.3	25.5	24.8	24.1	23.4	22.7	تعداد السكان (مليون نسمة)
10.5	11.0	10.2	10.5	9.8	11.0	12.0	11.5	11.0	معدل البطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)
18058	19320	16017	14158	18651	15523	14806	13503	11039	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2011 - 2012. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. مصلحة الإحصاءات العامة وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو إكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى إستخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لإتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.